التطور الاقتصادي الصيني

مرت الصين بالعديد من المراحل الشاقة لتتمكن من التحول من الاقتصاد المخطط أو المركزي الذي لم ينجح في تحقيق أهداف التنمية المرجوة إلى اقتصاد السوق القائم على المنافسة شبه العادلة، حيث ساعدت سياسة اللامركزية على رفع معدلات النمو الاقتصادي بفضل حصول حكومات المناطق المحلية على حق الحكم الذاتي بالإضافة إلى تعاظم دور القطاع الخاص ومساهمته في الحياة الاقتصادية.

تتمثل أبرز التطورات التي شهدها الاقتصاد الصيني خلال القرن التاسع عشر في خروج الصين من عزلتها الاقتصادية وزيادة الانفتاح الاقتصادي واتساع التجارة مع الغرب بشكل كبير وذلك نتيجة لهزيمة الصين في صراعها ضد بريطانيا والذي نشأ في الفترة ما بين عامي 1839–1842 والمعروف بـ "حرب الأفيون" مما أجبر الصين على تقليل القيود على التجارة التي طالما فرضها نظام الكوهنج. أدى التغلغل الغربي في الصين إلى التحول إلى الرأسمالية بشكل مفاجئ وغير مدروس وبالتالي انهار الاقتصاد الصيني في غضون سنوات قليلة وأصبحت دولة فقيرة شبه مستعمرة مما ساعد على انتشار الفوضى وتمرد أطياف الشعب كافة فتولدت ثورة عام 1911 والتي انتهت بإسقاط النظام الملكي الديكتاتوري وأعلنت الجمهورية في عام 1912.

وبدلًا من أن يستقر الوضع السياسي في الصين ازدادت الأمور سوءًا ونشبت نيران الحرب الأهلية، وما إن بدأت الأوضاع في الاستقرار حتى وقع الغزو الياباني لمنشوريا في عام 1931 وتلاه اندلاع الحرب الصينية اليابانية الثانية في الفترة بين عامى1937 و1945 وبهزيمة الصين لليابان بدأ صراع من نوع آخر بين الحكومة الصينية وميليشيات الحزب الشيوعي وانتهى عام 1949 بسيطرة الجيش الأحمر التابع للحزب الشيوعي على الحكم وإعلان ماو تسي تونغ قيام جمهورية الصين الشعبية.

المراحل التاريخية للتطور الاقتصادي في الصين

لقد مرَّ الاقتصاد الصيني بمراحل عدة، وتميزت كل مرحلة بمجموعة من الخصائص التي ساهمت بشكل كبير في تطور الاقتصاد الصيني ونموه لينجح في السيطرة على جزء لا يستهان به من الاقتصاد الدولي والوصول إلى مرحلة متقدمة من المساهمة في رسم

التوجهات العالمية وذلك بالشراكة مع مجموعة من القوى الاقتصادية والسياسية العظمى، ولعل من أبرز تلك المراحل:

1- النموذج الاشتراكي والاقتصاد المركزي (1949-1977)

مع إعلان قيام الجمهورية الصينية الشعبية عام 1949 بدأت الحكومة في بناء النموذج الاشتراكي القائم على الحكم المركزي، فعلى الرغم من إصرار "ماو" على أن هدف الحكومة هو تنظيم الرأسمالية وليس تحطيمها إلا أن الواقع كان مخالفًا لتلك التصريحات حيث اختفت الشركات الخاصة وحلت رأسمالية الدولة البيروقراطية محل الرأسمالية الخاصة. قام "ماو" بتطبيق النموذج الاقتصادي السوفيتي بغرض تأسيس نموذج اشتراكي مكثف للنمو الاقتصادي والاجتماعي ومن هنا نشأت فكرة التخطيط متوسط المدى أو الخطط الخمسية وهو الأسلوب المعتد به في الصين حتى يومنا هذا. تميزت مرحلة البناء الاشتراكي بإعادة تنظيم الفلاحة والتحول نحو اقتصاد زراعي موجه مركزيًا، حيث تم تجميع الأراضي الزراعية في شكل جمعيات تعاونية كبيرة تتكون كل جمعية من 1200 أسرة ريفية تنعدم لديها الملكية الخاصة تمهيداً لتأسيس اشتراكية زراعية كاملة.

كما تم الاعتماد على الصناعات الأساسية والتجهيزية والثقيلة، حيث تركزت الخطة الخمسية الأولى (1953-1957) على استراتيجية الصناعات الثقيلة وخاصة تلك المرتبطة بالدفاع الوطني بهدف تحويل الصين من بلد زراعي متخلف اقتصاديا إلى دولة صناعية، وكان ذلك بدعم تكنولوجي وتقني وتمويلي من الاتحاد السوفيتي ولكن تلك الإستراتيجية كان بها خلل ظهر في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي، اذ بلغ معدل النمو في عام 1953حوالي 15.6% بينما انخفض إلى 5.1% في عام 1957 ويرجع هذا الانخفاض في معدل النمو إلى عدم ملائمة الاستراتيجية السوفيتية المطبقة للوضع في الصين، اذ تم التركيز على الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب وإهمال القطاع الزراعي والصناعات الخفيفة كمرحلة وسطى من مراحل التطور الصناعي مما أدى إلى إعادة بلورة أسس التنمية الاقتصادية الجديدة في الصين والقائمة على مبدأ الاعتماد على الذات لتحقيق الاشتراكية فتم اعتماد الخطة الخمسية الثانية

أو ما سُمي بـ"استراتيجية القفزة الكبرى للأمام" في الفترة (1958–1962) ومن أهم أفكارها: تحرير طاقة الجماهير, القضاء على البيروقراطية, والاستغناء عن النماذج، وكان الدافع ورائها هو إلغاء اتفاقيات التعاون بين كلاً من الصين والاتحاد السوفيتي وتوقف المعونات السوفيتية للصين.

قامت استراتيجية القفزة الكبرى على مجموعة من المبادئ أهمها التطوير الشامل بمعنى تطوير جميع القطاعات واعتناق مبدأ اللامركزية الإدارية كتشجيع الوحدات الدنيا على اتخاذ القرارات كما تم تشكيل الكومونات الشعبية والتي جاءت نتيجة دمج عدد من الوحدات الاقتصادية الصغيرة تعاونيات اشتراكية كبيرة فهي نظام إداري يجمع بين النشاط الصناعي والزراعي والتعليم والثقافة، ولكن التطبيق الفعلي لهذه الاستراتيجية نجم عنه أزمة كساد كبيرة فقد كان مطلوب من الكومونات أن تسلم حوالي ثلث إنتاجها كضريبة للدولة وترك الباقي كغذاء المجمع السكنى لكل كومونة وبالرغم من حدوث جفاف في تلك الفترة إلا أن أنصار "ماو" المقربين كانوا ينقلون أخبار عن زيادة إنتاج الحبوب بأرقام كبيرة وبذلك فقد وصل الأمر لأن يدفع الكميون معظم إنتاجه كضريبة للدولة نتيجة تضخم نسبة الثلث تبعا لأرقام الإنتاج المبالغ فيها, مما أدى لانخفاض كبير في القدرة الشرائية وقلة الموارد المتاحة للإنتاج الزراعي وحدوث مجاعة في الوقت الذي كانت مخازن الحبوب في الدولة ممتلئة, قُدِّرت أعداد الوفيات نتيجة الأمراض ونقص التغذية في تلك الفترة حسب الأرقام الرسمية ما يقرب من 30 مليون حالة.
وعندما أدرك "ماو" أن استراتيجية القفزة الكبرى ليست ناجحة عملياً, تنحى عن رئاسة الجمهورية لصالح ليوشاوتشي أحد قادة التنظيم الشيوعي قبل الثورة، واكتفى بكونه زعيمًا للحزب الشيوعي الحاكم.
وفى العام نفسه توالت الانتقادات للاستراتيجية وسوء إدارتها خاصة من كبار قادة الحزب فقد كان الموقف السياسي متوترا نتيجة سعى الحزب لتخطى فشل تطبيقها، مما أدى لحركة تطهير ضد أعداء "ماو" خاصة من هم داخل الحزب الحاكم.
انهمكت الحكومة الصينية في الفترة (1963–1966) في دراسة أسباب فشل تلك الإستراتيجية والسبيل إلى إيجاد منهج ملائم لتحقيق نمو القوى الإنتاجية مما نتج عنه

انتهاج استراتيجية الثورة الثقافية (1966–1976) تم خلالها تطبيق الخطتين الخمسيتين الثالثة (1966–1970) والرابعة (1971–1976).

كانت السمة الأساسية لاقتصاد الصين خلال فترة الثورة الثقافية هي الاعتماد على الذات فقد اهتمت الدولة في البداية بالحدِّ من الاستهلاك الفردي في سبيل تعزيز الاستثمار, قد تسبب هذا الاتجاه في تعطيل الاقتصاد في البداية حيث انكمش معدل نمو الناتج المحلي ب– 5.5% و –4.1% عامي1967و1968 على الترتيب لكنه عاود النمو بقوة خلال العاميين التاليين ويرجع ذلك لتعبئة الموارد الإنتاجية بالإضافة لإعادة النظام بعد إبعاد مجموعات الحرس الأحمر إلى الريف في 1968, وقد حدث زلزال كبير فى عام 1976 إلى جانب وفاة ماو وإندلاع اضطرابات سياسية في العام ذاته، مما ادى لتراجع النمو.

انتهت الثورة الثقافية بموت ماو 1976 وتلا ذلك عامان من الصراع على السلطة إلى أن تولى دينغ شياو بينغ الحكم فدخلت الصين مرحلة جديدة من التحول فقد كانت خلال الفترة من 1949– 1978 دولة فقيرة اقتصاديًا، ولم يكن هناك وجود للاستثمار الأجنبي فيها قبل عام 1978، كما أن إسهامها في التجارة العالمية كان نسبة قليلة جداً لا تتناسب مع دولة بحجمها[1].

2. التحرر الاقتصادي وسياسات الإصلاح (1978–1988)

بدأت الصين في هذه الفترة بتطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي وانتقلت إلى مرحلة متقدمة اقتصاديًا مختلفة عما حدث قبل 1978, فخلال انعقاد المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني في نفس العام وتم الاتفاق على القيام بإصلاحات اقتصادية منها:

---

[1] وفاء المهداوي واحمد جاسم محمد، الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق.. سياسات ومؤشرات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 33، السنة العاشرة، الجامعة المستنصرية، 2012، ص178–183.

1- العمل على جعل الاقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع تغيرات الاقتصاد العالمي والاندماج فيه.
2- إعادة النظر في أولويات التنمية فالقطاع الزراعي يأتي أولا يليه الصناعي فالبحث العلمي ثم الدفاع.
3- إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج والسماح بالمشروعات الخاصة مع احتفاظ الدولة بالسيطرة على الصناعات الثقيلة والطاقة والتعدين.
4- السماح بدرجة استقلالية أكبر للمؤسسات الإدارية بعيدًا عن بيروقراطية الحزب الحاكم.
5- تشجيع القطاع السياحي.
6- السعي للانضمام للهيئات المالية والتجارية الدولية.

كما قدم دينغ خلال مؤتمر الحزب الحاكم في 1982 فكرته عن الاشتراكية ذات الخصائص الصينية وضرورة التحول نحو "اشتراكية السوق" بمعنى نظام اقتصادي تكون فيه وسائل الإنتاج ذات ملكية عامة، تعمل من أجل الربح في إطار اقتصاد السوق وتستخدم الأرباح في تحديد أجور العاملين، وكمصدر تمويل عام.

وكان دينغ يرى أن تحصل الصين على التكنولوجيا ورؤوس الأموال التي تحتاجها الصين من أجل نهضتها، وأعلنت الصين أن الانفتاح على العالم الخارجي يعد من السياسات الرئيسية التي تتمسك بها الصين، بالإضافة إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة، ودراسة التجارب الناجحة في التخطيط والإدارة الاقتصادية في الدول الأجنبية، وتشجيع مؤسسات الدولة للمشاركة في المنافسة بالأسواق العالمية وتعزيز تعميق الإصلاح الداخلي والتنمية الاقتصادية.

وقد شهدت هذه الفترة بداية النهضة الاقتصادية لجمهورية الصين الشعبية وتم تحقيق العديد من الانجازات فقد وُضعت استراتيجية تنموية ملائمة لواقع الصين من ثلاث خطوات وحدد مدة زمنية قدرها 70 سنة لتحقيق أهدافها, وركز خلال الخطوة الأولى أن يتم توفير الغذاء والكساء لكافة المواطنين خلال فترة 10 سنوات ونجحوا في تحقيق

هذا الهدف قبل نهاية الثمانينات وتمثلت الخطوة الثانية في مضاعفة الناتج المحلي بـــ4 أضعاف في نهاية القرن العشرين وقد وصل للمعدل المطلوب منتصف التسعينات، أما الخطوة الثالثة فكانت زيادة معدل دخل الفرد ليصل لنظيره في الدول متوسطة النمو عام 2050.

بدأت التحركات الفعلية لتحقيق رؤية دينغ بالانفتاح على العالم واستقدام التكنولوجيا من الدول المتقدمة خاصة الغربية منها، فتم توقيع الصين لمعاهدة السلام والصداقة مع اليابان في عام 1978، وخلال زيارة للولايات المتحدة عام 1979 تمكن من إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة ثم تحسنت علاقة الصين تدريجيًا مع الاتحاد السوفيتي بعد انقطاع طويل، بالإضافة لتشجيع الشباب الصيني للدراسة في الخارج.

كما تم البدء في إصلاح القطاع الزراعي أولا كمدخل للتنمية فأُلغيت الكميونات الشعبية وتم توزيع الأراضي على العائلات كما أصبح مسموحا للفلاحين باختيار أنواع المحاصيل التي يرغبون بزراعتها وقد ساهمت هذه الإصلاحات في زيادة الإنتاج الزراعي بنسب كبيرة.

وقد أقرَّ الحزب الحاكم عام 1984 مجموعة من الإصلاحات تقوم على اللامركزية في إدارة المشروعات العامة خاصة فيما يتعلق بسياسات التسعير والعمالة، كما أصبح من حق المقاطعات المحلية أن يكون لها ممثلين تجاريين في الخارج وفُتح المجال أمام إقامة المشروعات الخاصة والمشتركة مع الاستثمارات الأجنبية، وقد ساهمت الإصلاحات في كل من القطاع الزراعي والصناعي وبالإضافة لسياسات الانفتاح على العالم في دفع عجلة التنمية في الصين ورفع معدلات النمو.

وفي منتصف الثمانينيات تسارع معدل النمو تزامناً مع الإصلاحات الاقتصادية إلى أن بدأت الضغوط التضخمية في الظهور عام 1988 مما دفع الرئيس لحث المسؤولين على إيجاد حل للمشكلة والقيام بإصلاحات سريعة ومواجهة العقبات التي تعترض مسيرة الإصلاح والنمو الاقتصادي، لاسيما أنها أصبحت خارج السيطرة مما يتطلب سرعة تحقيق استقرار الأسعار للوصول لمعدلات تضخم مقبولة.

3. تجميد الإصلاح (1989- 1991)

أدت إجراءات الانفتاح السريع والإصلاح الاقتصادي إلى موجة من الاضطرابات وقيام واحدة من أشهر المظاهرات في ميدان تيانانمين فارتفاع معدلات التضخم وانتشار الفساد وارتفاع التوقعات بحدوث تغيير سياسي واقتصادي، ساهم في زيادة الغضب الشعبي والاحتجاجات.

وقد اضطرت الحكومة الصينية في نهاية عام 1988 إلى تجميد الإجراءات الإصلاحية للتمكن من السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة والناتجة عن سياسة التخزين التي اتبعها محتكرو السلع الناقصة، من أجل رفع أسعارها وبالتالي جنيهم لمزيد من الأرباح.

لقد كان أصحاب الأجور الثابتة كالعمال والفلاحين وصغار الموظفين أكثر المتضررين من جرَّاء موجة التضخم. وفى عام 1989 تصاعدت حدة الاعتراض الشعبي على السياسات الحكومية الصينية والتي تعارضت مع مفاهيم الديمقراطية وسعت لتقييد الحريات، مما فجر مجموعة من المظاهرات الحاشدة التي قادها مجموعة من الطلاب والعمال في الميدان الذي يُعدُّ أحد أهم ميادين العاصمة بكين اعتصم المتظاهرون لمدة 7 أسابيع في الميدان مما ساعد على انتشار موجة المظاهرات والاعتصامات إلى حوالي 400 مدينة في شتى أنحاء الصين. و مع مرور الوقت أدركت الحكومة الصينية أن العودة مره أخرى إلى الإصلاحات الاقتصادية والسياسية شيء لا مفر منه ولاسيما بعد الهزة القوية التي شهدها الاقتصاد العالمي في عام 1991 عندما انهار الاتحاد السوفيتي.

وفي بداية عام 1992 قام دينغ بزيارة بعض المناطق الاقتصادية في جنوب الصين كما أعاد التأكيد على استئناف الإصلاح الاقتصادي وأوضح أنه: "**لا يهم إذا كانت السياسات المتبعة اشتراكية أو رأسمالية، طالما أنها ستعزز التنمية**" فالتنمية هي الثابت الوحيد الذي يجب السعي لتحقيقه أيًّا كانت نوعية السياسات المتبعة.

4. استئناف الإصلاح (1992- الوقت الحاضر)

بحلول عام 1992 انتهى التقشف وعادت الصين مره أخرى إلى تطبيق برامج الإصلاح مع التأكيد على تمسك الصين بالملامح الاشتراكية ودمجها قدر الإمكان بالعناصر الاقتصادية الرأسمالية التي تتوافق مع توجهات السوق العالمي التي تغيرت بشكل كبير بفعل قوى العولمة، وفي عام 1995 نجحت الصين في تحقيق الهدف الاستراتيجي التي خططت له قبل ميعاده بخمس سنوات، اذ استطاعت أن تزيد قيمة الناتج المحلي الإجمالي أربعة أضعاف ما كان عليه في عام 1980، وبلغ الناتج المحلي في عام 1995 حوالي 5760 مليار يوان مما شكَّل قفزة كبيرة في تاريخ التنمية الاقتصادية في الصين، كما نجحت في زيادة دخل الفرد من390 دولار إلى 7820 دولار خلال الفترة (1992-2015).

وبهذا النجاح سعت الصين بخطى واثقة نحو الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وإجراء المزيد من الإصلاحات الاقتصادية، اذ بدأ التحرر الفعلي في عام 1997 مع الالتزام بتمتع الحكومة بقدر عالي من الرقابة متمثل في الحفاظ على رأسمال قطاعات الدولة كافة دون نقصان، وعلى الرغم من انفجار الأزمة الآسيوية في العام نفسه، إلا أن الصين كانت من ضمن الدول الأقل تضرراً جراء الأزمة بفضل الفائض التجاري الذي كان لديها آنذاك، اذ بلغت قيمة الاحتياطي من العملات الأجنبية حوالي 140 مليار دولار، فضلاً عن استمرار التدفقات الاستثمارية وانخفاض مقدار الديون قصيرة الأجل الأجنبية، فلم تتأثر الصين سوى بانخفاض قيمة عملات الدول المجاورة مما انعكس سلباً على القدرة التنافسية لصادراتها إلى تلك الدول. وفي عام 2001 نجحت الصين في أن تصبح عضوًا رسميًا في منظمة التجارة العالمية وعلى الرغم من أن عضوية الصين في منظمة التجارة العالمية تضمنت الكثير من الضغوط والتضحيات من جانب الحكومة، إلا أن الاتفاقية المذكورة تشمل أيضًا جوانب عدة إيجابية منها استقرار العلاقات الاقتصادية الخارجية، وتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي بشكل أفضل، ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

في عام 2005 وبنهاية الخطة الخمسية لتلك المرحلة تحسن الهيكل الاقتصادي الصيني بشكل كبير، اذ بلغت القيمة المضافة للصناعات غير الزراعية 85.1%، وحوالي 14.9% للمنتجات الزراعية، كما حدثت طفرة كبيرة في البنية التحتية من حيث تطوير شبكة الطرق ومد خطوط الغاز الطبيعي للمناطق الريفية، فضلاً عن زيادة الصادرات التكنولوجية الصينية بشكل كبير والاهتمام بجودتها وليس فقط كميتها.

قامت الصين في عام 2008 باستضافة دورة الألعاب الأوليمبية بما ساعد على تنشيط الاقتصاد على الرغم من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية آنذاك، كما قامت الصين في عام 2010 باستضافة معرض إكسبو العالمي في شنغهاي مما أدى إلى زيادة نفوذ وقوة تأثير الاقتصاد الصيني في العالم.

استمر النمو الاقتصادي الصيني بشكل سريع، وبحلول عام 2010 وصل الناتج المحلى الإجمالي إلى 26.1 تريليون يوان بزيادة قدرها 7.5% مقارنة بعام 2005، وساعد هذا النمو الاقتصادي على وجود زيادة مستقرة في الإيرادات المالية الوطنية مما ضمن تدفق الأموال في العديد من المجالات منها التعليم والصحة والطب.

كما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلى إلى ما يقارب 8000 دولار أمريكي عام 2015 مما وبذلك تصبح الصين ضمن الشريحة العليا للدول ذات الدخل المتوسط عالميًا.

شهد الاقتصاد الصيني تراجعًا ملحوظًا في الفترة ما بين عامي (2011–2015)، حيث بلغ معدل النمو في عام 2015 حوالي 6.9% محققًا تراجعًا عن عام 2014 والذي بلغ فيه معدل النمو 7.3% وبذلك تسجل الصين أبطأ نمو اقتصادي منذ 25 عاماً.

يرجع التباطؤ في الاقتصاد الصيني إلى النمو الاستثنائي للاقتصاد خلال الثلاثة عقود الماضية، فمن الطبيعي جدًا أن يتراجع النمو، ذلك بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المسنين،

واستقرار معدلات الاستثمار الذي أصبح يُشكِّل حوالي 49% من إجمالي الناتج المحلي، كما لا يمكن تغافل انخفاض أسعار الأسهم الصينية وتراجع قيمة الأوراق المالية[1].

المقومات التي ساعدت على تطور الاقتصاد الصيني

1- الإرادة القومية للامة الصينية المعاصرة

كان هناك وعي وقناعات لدى البعض في المجتمع الصيني تتصارع منذ بدايات القرن العشرين، وحتى في فترة ماو تسي تونغ كانت هناك أصوات تنادي بالإصلاحات والتحديث ولكن سيطرة الحزب على كامل حياة الصينيين ابطأ من وتيرة هذه القناعات، وكثيرة هي الشخصيات التي نفيت بسبب دعوتها لمثل هذه الإصلاحات.

لقيت مهمة بناء اقتصاد صيني قوي بالقبول العام والحماسة والتأييد النفسي من جانب الشعب الصيني كله، اذ تمتع افراده في انحاء البلاد كافة بمشاعر الهدف العظيم لبناء التحديث، ووصل الادراك الصيني ومعرفته بالتحديث الى مستوى جديد ودرجة عالية ليس عن فهم التحديث من منطلق التصنيع والثقافة وعده عملية تحقيق التصنيع فحسب، بل وتقبل الصينيين الروح الكامنة للتحديث قبولاً كاملاً ونظروا اليه بعده تغييراً اجتماعياً يتسم بالوحدة الكلية والشمولية والنطاق الواسع، فضلاً عن ان التحديث هو تحول جذري وإصلاح للهيكل الاجتماعي والثقافي كله. واصبح الاهتمام بالقوانين الاقتصادية والتجارية والهيكل الصناعي واستراتيجية التطور وغيره تمثل الموضوع الرئيس الذي يهتم به الناس يومياً، وأصبحت الحياة الاقتصادية محور المجتمع كله، مما جعل البناء الاقتصادي في الصين يعكس الوضع الجديد من تعزيز سرعة وتعاظم الازدهار الشامل بصورة لم يسبق لها مثيل في التاريخ، وأحرزت كل المهن والوظائف

---

[1] ماهيناز الباز وشيماء سليمان، الاقتصاد الصيني (1) لمحة تاريخية عن تطور الاقتصاد الصيني، موقع الف باء اقتصاد، تاريخ النشر 2017/8/7، https://abeqtisad.com/reports/china-economic-history؛ فراسواز لوموان، الاقتصاد الصيني، ترجمة صباح ممدوح كعدان، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010، ص21-24.

الإنجازات الهائلة التي جذبت انظار الاخرين واهتمامهم، ولاسيما بناء المشروعات الهندسية في الخطة الخمسية السادسة والسابعة، ووضع الأساس المتين للتطور الاقتصادي الصيني الشامل في حقبة التسعينيات وبداية الالفية الجديدة.

فتوفر الإرادة القومية التي انسجمت فيها توجهات القيادة واهتمامات الشعب، كانت اهم عامل قاد نهضة الصين الحديثة ولا يمكن ان نتصور نهضة علمية او فكرية او اقتصادية يكون العامل البشري منعدماً او تأثيره محدوداً فالكثير من الأبحاث في المجال الاجتماعي توضح ان البشر اهم عامل في حركة التحديث واذا لم يتم تحديث البشر فان تحديث العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد والسياسة يعد مستحيلاً، واذا ما اريد تحقيق التحديث الشامل يجب اولاً تغيير الخصائص السيكولوجية الثقافية للبشر من خلال تغيير البشر التقليديين الذين يتوافقون مع الثقافة الاجتماعية التقليدية الى بشر عصريين يسايرون الثقافة الاجتماعية الحديثة[1].

2- انتهاج القيادة الصينية المعاصرة للنموذج المزدوج: الاشتراكي-الرأسمالي

ادركت القيادة الصينية ان تطبيق النموذج السوفياتي بحذافيره في الصين لم تخرجها من تخلفها ولن توصلها الى الحلم الذي كانت تصبو اليه، لذا اعتمدت في المرحلة الثانية الانتقال الى نموذج جديد يجمع بين الاشتراكية والرأسمالية، وبدأ الصين أواخر عام 1978 بتطبيق سياسة اقتصادية جديدة وعلى وفق الثلاثية الصينية (الإصلاح-الانفتاح-التحديث)، ففي الجانب السياسي أبقت على الفكر الشيوعي، اما في المجال الاقتصادي فقد اتجهت نحو اقتصاد السوق وهو نظام يأخذ من الرأسمالية والاشتراكية، وكما يعبر عنه بأنه اشتراكي الغاية رأسمالي الوسيلة، اذ تترك الحرية لقوى السوق ان تسير الحياة الاقتصادية ولكن ليس بالطريقة الرأسمالية الليبرالية، بل تتدخل الدولة بشكل محدود.

---

[1] عبد الرحمن أوجانة، الصعود الصيني في العالم المعاصر من خلال اهم المؤشرات والتقارير الدولية 1991-2016، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، الجزائر، 2016-2017، ص39-40.

فالنمو الاقتصادي الذي شهدته الصين والمكانة العالمية التي وصلت اليها، ما كان لها ان تصلها بنظامها السابق الذي كان يقودها نحو الانهيار على شاكلة النموذج السوفياتي، والعقلية البراغماتية للقيادة الصينية جعلتها تنحو هذا المنحى التحديثي، اذ اعادت ترتيب أولوياتها وفق العقيدة المصلحية[1].

3- الإمكانيات الطبيعية الهائلة للاقتصاد الصيني المعاصر

تكمن أهمية هذا العامل في انه اخذ دور المسرع في بلوغ الصين ما هي عليه اليوم، فالامكانيات الهائلة التي تتوفر عليها الصين، جعلها تخطو خطوات عملاقة نحو الامام وهو ما ابعد عنها هاجس التبعية للأسواق الخارجية في مجال الطاقة والمواد الأولية في انطلاقاتها الاقتصادية، جعلها مطمئنة من هذه الناحية، وتوفرها على الحديد والصلب جعلها تنطلق في نهضتها الصناعية مبكراً، كما وفرت لها الأراضي الزراعية الشاسعة والخصائص المناخية المتعددة تطويع الجانب الزراعي لخدمة الصناعة، فعوائد الزراعة كبيرة جداً فقد كانت من جهة تؤمن الشعب غذائياً، ومن جهة توفر للصناعة المادة الأولية، وتوفر عملة صعبة للدولة من خلال تجارتها الخارجية، كما توفر مناصب شغل عديدة، وتقوم بتمويل صناديق الادخار العائلية التي عادت فيما بعد بالنفع بانشاء المؤسسات والشركات الخاصة.

ويعد عدد السكان الهائل عنصر قوة يلتقي مع إرادة سياسية صادقة وإدارة حكيمة، وان هذه الاعداد البشرية الهائلة تكون عاملة ونشيطة ومؤهلة.

4- السوق الداخلية الواسعة لدولة الصين المعاصرة

ان وجود سوق استهلاكية داخلية قلل من تبعية الصين الخارجية، فعدد السكان الكبير اعطى فرصة للاقتصاد الصيني لكي ينتج اكثر واكثر، وعجلة الاقتصاد تتحرك ولا تخشى من إشكالية تصريف السلع، بل تعد السوق الداخلية الصينية حلم الشركات

---

[1] محمود علي حسين المرسومي ومحمد حسين ناصر البدري، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الصين وإمكانية تكييفها في بيئة الاقتصاد العراقي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، العدد 4، المجلد 1، جامعة واسط، 2011، ص173.

العالمية، والسياسة الحكيمة التي انتهجتها الصين في بداية انطلاقتها الاقتصادية عملت على استغلال هذه الميزة التنافسية بصورة جيدة، اذ فتحت الباب للاقتصاد الوطني للتصدير الخارجي ولكن قيدت الاستيراد، وبذلك وفرت للشركات الوطنية سوقين، سوق داخلية واسعة جداً وأخرى خارجية أوسع، كما حمت الاقتصاد الوطني من ان يتحطم امام الشركات العالمية العملاقة، غير ان الصين تخلت عن هذه السياسة تدريجياً، بعد ان تأكدت ان شركاتها قادرة على المنافسة والصراع، اذ لا بقاء الا للاقوى وهو مبدأ من مبادئ اقتصاد السوق الذي انتهجته الصين[1].

5- ادخال التكنولوجيا الحديثة والاهتمام بالبحث العلمي

استهدفت الإصلاحات تعزيز قوى الإنتاج عن طريق ادخال التكنولوجيا الحديثة، وفي عام 1986 اقرت الحكومة الصينية برنامجاً علمياً تحت اسم "برنامج 863 التكنولوجي" والذي يهدف الى تطوير الصناعة في مجالات عدة، وانتج هذا البرنامج الضخم في نحو (20) عام من العمل، 1800 براءة اختراع صينية في مجالات علوم الحياة، الفضاء، المعلومات، الطاقة، الطب، الكمبيوتر، والزراعة وغيرها[2].

---

[1] عبد الرحمن أوجانة، المصدر السابق، ص41-43؛ عبد الحكيم الفلالي، الصين قوة اقتصادية صاعدة، www.madariss.fr

[2] عبد الرحمن بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر-تلمسان، 2012-2013، ص133.

المصادر

1-عبد الحكيم الفلالي، الصين قوة اقتصادية صاعدة، www.madariss.fr

2-عبد الرحمن أوجانة، الصعود الصيني في العالم المعاصر من خلال اهم المؤشرات والتقارير الدولية 1991-2016، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، الجزائر، 2016-2017.

3-عبد الرحمن بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر-تلمسان، 2012-2013.

4-فراسواز لوموان، الاقتصاد الصيني، ترجمة صباح ممدوح كعدان، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010.

5-ماهيناز الباز وشيماء سليمان، الاقتصاد الصيني (1) لمحة تاريخية عن تطور الاقتصاد الصيني، موقع الف باء اقتصاد، تاريخ النشر 2017/8/7، https://abeqtisad.com/reports/china-economic-history

6-محمود علي حسين المرسومي ومحمد حسين ناصر البدري، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الصين وإمكانية تكييفها في بيئة الاقتصاد العراقي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، العدد 4، المجلد 1، جامعة واسط، 2011.

7-وفاء المهداوي واحمد جاسم محمد، الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق.. سياسات ومؤشرات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 33، السنة العاشرة، الجامعة المستنصرية، 2012.